



مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية فى لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

التقدير اللبناني للنصف الثاني من حزيران ٢٠١٨

تسارعت في الأيام الماضية وتيرة المساعي على صعيد تأليف الحكومة مع عودة رئيس الحكومة المكلف سعد الحريري من السعودية.

وقد أظهر الحريري تفاؤلاً حياً قرب التوصل إلى حلّ على هذا الصعيد، لكن دون الأمر صعوبات عديدة تتعلّق بحصص الأفرقاء المختلفين، وخاصة على صعيد الحصّة المسيحية وتلك الدرزية، وهو ما ظهر في رفض رئيس الجمهورية ميشال عون المسوّدة الأخيرة التي قدّمها الحريري له.

ويبدو أن خط التأييف لا يزال مفتوحاً على جولات جديدة من الأخذ والردّ بين الرئيس المكلف وبين القوى السياسية التي تتصادم شروطها حول أحجام تمثيلها في هذه الحكومة، علماً أنّه يجب الاتفاق على هذا الأمر أولاً قبل التحدّث عن نوعية الحقائق السيادية والخدماتية التي ستتخذ جولات أخرى من المفاوضات، علماً أن عدد وزراء الحكومة لم يُحسم حتى الساعة، في ظل ما تردّد عن محاولات متجدّدة لكي تشمل الحكومة ٣٢ وزيراً، لتوسيع هامش التمثيل كما يطالب عون لحفظ حقوق بعض الأقليات المسيحية.

وعُلم أن القوات اللبنانية لا تزال على مطالبها بحصة وزارية في الحكومة تتناسب مع حجمها الذي تدّعي أن الانتخابات النيابية قد أفرزته. وتقول مصادر القوات أنها ملتزمة بالاتفاق القديم الذي عُقد مع التيار الوطني الحر لجهة ما تقول أنه لحظ مناصفة في التمثيل المسيحي بينهما. لكن مصادر مقربة من رئيس التيار جبران باسيل تؤكد أن مسألة المناصفة غير واردة على الإطلاق، وعرض التيار ٣ وزراء على القوات، يبدو أن ذلك من باب تخفيض السقف قدر الإمكان، ما يشير إلى أن الأمر يحتاج إلى وقتٍ لحلّ عقده.

أما بالنسبة إلى التمثيل الدرزي، فإن الأمور، ولو هدأت قليلاً في الإعلام، إلا أن النائب السابق وليد جنبلاط لا يزال رافضاً بشكلٍ قاطع خروج التمثيل الدرزي في الحكومة عن الحزب التقدمي الاشتراكي، ويعد فرض النائب طلال أرسلان في الحكومة مؤامرة على الوجود الدرزي، علماً أن أحد أسباب رفض رئيس الجمهورية للتشكيلة الوزارية الأخيرة للحريري كان عدم القبول باستئثار جنبلاط بالمقاعد الدرزية.

وبغضّ النظر عن طبيعة الخلافات الداخلية على الحصص، يبدو أن التشدد في بعض المطالب مرده إلى رغبة خارجية، سعودية على وجه التحديد، لتأخير ولادة الحكومة، ربطاً برهانات دولية وإقليمية.

تريد السعودية الربط بين العاملين المحلي وما يحصل في الإقليم، وخاصة على صعيد الرهان على إضعاف المحور الإيراني عبر بوابتي اليمن وسوريا، عسكرياً، والعراق، سياسياً. وتراهن الرياض في لبنان على تأخير ولادة الحكومة، وهو أمر نجحت به بعد الآمال الكبيرة التي علقت في الأيام الأولى على عملية تشكيل سريعة، في ظلّ رغبة لدى حزب الله في ذلك، ما يتقاطع مع رغبة عونية في إنجاح العهد الذي يعتبر أنه يبدأ فعلياً مع الحكومة المقبلة. وفي ظلّ ذلك، قد تكون السعودية تراهن على إضعاف موقف الفريق الحليف لحزب الله، في ظلّ الوضع الاقتصادي المتراجع ومراهنات على تشكيل سريع للحكومة تمهيداً للدفع باتجاه انطلاقة اقتصادية ومالية وموسم سياحي مثمر.

لكن يبدو أن الرهانات السعودية لن تتحقّق من جديد، وهو ما سيترجم في لبنان الذي سيشكّل حكومته بغضّ النظر عن الرؤية السعودية، علماً أن تشكيل الحكومة هو مطلب دولي لتحقيق الوعود التي قطعها لبنان للخارج والتي يحتاج لتنفيذها إلى انتظام عمل المؤسسات.

كما أن التأخير في تشكيل الحكومة لن يشكّل عامل ضغط على حزب الله في الداخل، هو المتسلّح، مع الحلفاء، بأكثرية نيابية راجحة ستؤسّس لمرحلة داخلية جديدة.

وإذا كنا قد تناولنا في التقدير الماضي العلاقة المترنحة بين القطبين المسيحيين، التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية، ما يعد المُعرقل الأساس لتسكيل الحكومة، سنتناول اليوم عقدة أخرى على صعيد التشكيل ذات علاقة بالشأن الدرزي وعلاقة قطبه الأبرز، وليد جنبلاط، مع رئيس الجمهورية ميشال عون.

عون وجنبلاط: هدنة لا حل

ثمة علاقة غير قابلة للعلاج على الدوام بين الزعامة الدرزية الكبرى لآل جنبلاط والزعامة المسيحية في لبنان، وهو ما قدّم تاريخ لبنان الحديث شواهد كثيرة عليه كانت أبرزها حرب الجبل العام ١٩٨٣ التي لا تزال آثارها في النفوس حتى اليوم.

كان الزعيم الدرزي الأبرز في تاريخ لبنان، كمال جنبلاط، على علمٍ دائمٍ أن زعامته الوطنية لا يمكن أن تأتلف مع بروز مرجعية مسيحية ستعيقه من الوصول إلى مبتغاه، لا بل إن جنبلاط حاول عبثاً الانقلاب على النظام السياسي اللبناني لكسر الاحتكار الذي يقوم عليه لصالح الموارد، لكن موازين القوى الإقليمية والدولية لم تكن لصالحه.

بالنسبة إلى وليد جنبلاط، فقد كان أكثر براغماتية في مقاربة هذا النظام، وكان جلّ همّه الحفاظ على زعامته وتمكّن من الدفاع عنها تحت عناوين سياسية كبرى كإسقاط اتفاق ١٧ أيار أو مواجهة حرب التحرير التي سنّها العماد ميشال عون. وقد حصل له ما كان يبتغيه.

في التسعينيات، حلّ جنبلاط ركناً أساسياً في المعادلة الداخلية التي رست مع انتصار معسكره، وكان له حق الفيتو في كل ما يتعلّق بالدروز بعد الطائف. ومع عودة عون من المنفى العام ٢٠٠٥، أحسّ جنبلاط بالقلق وسمى تلك العودة بتسونامي، وحاول تطويقها عبر المشاركة في صياغة اتفاق رباعي مع حزب الله وحركة أمل وتيار المستقبل، لكن عون غنم غالبية المقاعد المسيحية.

وإذا كانت علاقة جنبلاط مع عون قد مرّت بفترات مختلفة، إلا أن الأول احتفظ بخصوصيته للثاني الذي يقوم اليوم بهجوم مضادّ لاستعادة زمام المبادرة في الشوف وعاليه على الصعيد المسيحي، وقد تمكّن من العودة لاعباً أساسياً في هاتين المنطقتين، وساعده بذلك قانون الانتخابات القائم على نسبية جزئية.

جنبلاط، الذي شعر بالاستهداف، افتتح هجوماً علنياً ضد عون انطلاقاً من ملف النازحين. تغريدة واحدة بگّر في إطلاقها كانت كافية لإشعال مواجهة سياسية مع فريق رئيس الجمهورية، أي تكتل لبنان القوي، الذي تولّى رئيسه وزير الخارجية جبران باسيل معركة اقتحام الجبل سياسياً، والذي يقود اليوم، على الأرض، هجوم التيار على أخصامه.

صوّب جنبلاط على "العهد الفاشل" الذي يعلم الزعيم الدرزي أنه يريد كسر احتكاره عبر الصراع على الحصة الدرزية التي يريدّها جنبلاط كاملة (٣ وزراء في حكومة ثلاثينية) لحزبه مقابل إصرار تكتل عون على تمثيل العضو فيه النائب طلال ارسلان. فتحوّلت العقدة الدرزية في ملف التشكيل إلى قبلة موقوتة تشي بالإطاحة بأي إمكان لتحقيق اختراق قريب في مسار التأييف. واستدعى هجوم جنبلاط هجوماً مضاداً ومدروساً من قبل أعضاء تكتل لبنان القوي، قبل أن تهدأ الامور.. الى حين.

ويشير متابعون لخط العلاقة بين الرجلين، وهم أقرب إلى الزعيم الدرزي، إلى أن ثمة حسابات جديدة عند جنبلاط، تدفعه إلى شبه قطيعة مع ميشال عون. يقولون أن جنبلاط سلف عهد عون حين اقترح لمصلحته في انتخابات الرئاسة من دون تفاهات مسبقة، وهو ما لم يعتد جنبلاط غالباً القيام به، ثم خاض العهد في وجهه انتخابات نيابية مفصلية، تلتها محاولات لتوزيع أرسلان، الخصم اللدود لجنبلاط والذي يشنّ عليه هجوماً كلامياً وسياسياً حاداً. اليوم، يجد جنبلاط أن مصلحته في شدّ العصب الدرزي، ما يتفوق على العلاقة مع العهد، الذي كلما زاد من هجومه، تكتل الدروز الجنبلاطيون حول زعيمهم، واستقطبوا من الشريحة الرمادية غير واضحة الولاء.

وقد فضح السجال ما في النفوس ووصل إلى مراحل خطيرة بين مناصري الحزب التقدمي الاشتراكي والتيار الوطني الحر على مواقع التواصل الاجتماعي، وصل بعضها إلى استحضار دفاتر الماضي واعتماد خطاب يحمل تشكيكاً بوطنية الزعيم الدرزي باستنكار أن جنبلاط هو الوحيد الذي شرب نخب الاجتياح الاسرائيلي مع شيمون بيريس في قصر المختارة وكان من أوائل داعمي الإرهاب في لبنان مطلقاً على جبهة النصره صفة ثوار ومتقفين. وكاد التوتر ينتقل إلى الشارع، وهو الأمر الذي حصل قبلها إثر الاشتباك السياسي بين التيار وأمل، ما يشير إلى واقع أن إرث الحرب والطائفية لا يزال عميقاً في النفوس.

تدخل الوسطاء، وجاءت التهذئة في البيان الذي صدر عن التيار والاشتراكي، لكن يبدو أنها ليست سوى هدنة، إذ إن ثمة دفع سعودي لهذا الهجوم الجنبلاطي في محاولة لإعادة صياغة تحالف يضم ما تبقى من قوى ١٤ آذار، ويبدو الزعيم الدرزي الأقدر على توجيه السهام إلى العهد من الرئيس سعد الحريري الذي يملك مصلحة كبيرة في الحفاظ على علاقة سوية مع عون وباسيل.

كما تتخذ حملة جنبلاط أبعاداً أكبر من الحملة على العهد، وهو يحاول تشديد القبضة على الدروز وحماية الأرضية في الطائفة لتوريث تيمور جنبلاط، في انتقال هادئ، وهو الذي لا يبدو أنه يملك شخصية كوالده وجده، بعدما انتقلت الزعامة الجنبلاطية في الماضي في طريقة غير سلمية.

وبينما يشعر جنبلاط بابتعاد جزئي للحريري عنه، يبدو الزعيم الدرزي في حاجة إلى حليف إقليمي كالسعودية يؤمن له الحماية والموارد المالي في معركة يراها وجودية. وهو يبرع في الهروب من تنفيذ كامل الأجندة السعودية التي تطالبه بمواجهة حزب الله في الداخل اللبناني، على وقع الصراع السعودي المفتوح ضد الحزب في الإقليم. وهو يلجأ إلى الهجوم على الرئيس السوري بشار الأسد وعلى العهد اللبناني، لتجنب مهاجمة حزب الله، الذي يساهم من ناحيته في إيجاد توازن ما على الساحة الدرزية بعلاقته الحسنة مع أرسالن وخاصة مع زعيم حزب التوحيد

وئام وهاب، والحزب يدير علاقة تصالحية مع جنبلاط في محاولة لتهدئة الجبهة الداخلية في ظلّ الواقع المضطرب للإقليم.

في كل الأحوال، لا يبدو أن ثمة حل قريب لتوجّس جنبلاط من كل زعامة مسيحية تتولّى سدّة الرئاسة. وللتذكير، فإنّ جنبلاط لجأ، في عزّ الوجود السوري في فترة التسعينيات، وفي ظل دعم دمشق لوصول العماد اميل لحود الى رئاسة الجمهورية في العام ١٩٩٨، إلى معارضة ذلك، خشية من تكوّن حيثيّة مسيحية تواجه زعامته الدرزية، وهو تكتل في ذلك مع ركني الطبقة السياسية التي حكمت لبنان في تلك الفترة كالرئيس الراحل رفيق الحريري، الذي جاهر في أحيان كثيرة في معارضة وصول لحود إلى الرئاسة، والرئيس نبيه بري الذي أدار حصته الشيعية بتناغم مع الأركان الباقين للطبقة السياسية في تلك المرحلة.

وفي ظلّ هذا التوجّس الجنبلاطي، الذي يقابله سعي عوني ومسيحي لكسر الهيمنة الجنبلاطية على منطقتي الشوف وعاليه، قد لا يكمل عون عهده بعلاقة سويّة مع جنبلاط، وقد يتمكّن الوسطاء، وحرص الزعيمين المسيحي والدرزي، من دفع الرجلين إلى تجاوز المشكلة الحالية، لكن هذا الأمر لن يؤدي إلى التوصل إلى حلّ جذري للمخاوف الجنبلاطية. هو قدر آل جنبلاط مع كل زعامة مسيحية.

النازحون.. وزيارة ميركل

استحوذ موضوع النازحين السوريين في لبنان على الاهتمام في الأيام الماضية، في ظلّ موقف رسمي متصلّب تجاه مفوضية اللاجئين في لبنان.

ولا تزال المسألة الأهم اليوم تتمثّل في ضرورة تنسيق لبنان مع الحكومة في سوريا، وبمعنى أدق، فإن الخلاف يتمحور حول اعتراف لبنان بالنظام السوري. ففيما تعتبر قوى ٨ آذار والتيار الوطني الحر أنه يجب التنسيق مع النظام السوري في عودة اللاجئين، يبدو أن هذه النقطة لا

تزال إحدى الروابط القليلة المتبقية بين مكونات ما عرف بإسم قوى ١٤ آذار، التي تعرّضت لاهتزازات كبيرة على هذا الصعيد، وكان الموقف الأبرز من قبل النائب الكتائبي نديم الجميل، كما برزت ليونة كبيرة عند زعيم القوات اللبنانية سمير جعجع على هذا الصعيد، بينما لا يزال تيار المستقبل يصرّ على أن الأمر يحمل دعوة للبنان لينضمّ إلى المحور الذي تنتمي إليه سوريا، فيما البنية اللبنانية لا تتحمّل ذلك.

وتقول أوساط المستقبلين أن أية مبادرة لعودة النازحين يجب أن تتمّ بالتنسيق الجدي مع الدول المانحة والمؤثرة، ويلفتون إلى أن الدولة الأكثر تأثيراً في سوريا حالياً هي روسيا التي يجب التنسيق معها على هذا الصعيد، لا بل يذهب آخرون إلى ضرورة التنسيق أيضاً مع الأميركيين. ويشيرون إلى ضرورة إيجاد فهم مشترك يستند إلى إنشاء مناطق آمنة داخل سوريا للنازحين السوريين الموجودين في لبنان، وتوجيه الدعم المالي ومقدرات الدول المانحة الى هذه المناطق لتشجيع النازحين وتحفيزهم على العودة، وعض أن ينفق المجتمع الدولي عليهم في بلاد اللجوء، فإنه ينفق عليهم في بلادهم.

لكنها رؤية قاصرة عن فهم الواقع نتيجة تجاهلها للنظام السوري، خاصة وإن ثمة حديث لدى المستقبلين على ضرورة الضغط على النظام السوري لإنشاء مناطق آمنة ترعاها الأمم المتحدة وقوات دولية أو قوات روسية، إذا كان صعباً على الأميركيين المشاركة في ذلك.

ويدعو البعض في المستقبل إلى إعلان حال طوارئ وطنية وسياسية في مجلس الوزراء، وأن تكون مختلف القوى شريكة فيها، ويقترح هؤلاء إرسال وفود إلى كل البلدان المعنية وإعلان طلب العودة عبر كل المنابر العالمية. وهم بذلك يحاولون إظهار حرصهم على عودة اللاجئين، خاصة مع اقتراح البعض في التيار تطبيق القانون لجهة اعتبار أن كل من يذهب إلى سوريا يفقد صفة اللاجئ.

يأتي كل ذلك علماً أن لبنان لا يفعل سوى أنه يخسر الوقت في سبيل تعزيز علاقته مع سوريا التي تنتظرها عملية إعمار هائلة تقدر بأكثر من ٥٠٠ مليار دولار، وسيكون على لبنان الالتحاق بهذا الركب لمصلحته الخاصة.

وقد شرع لبنان في سياسة دفع لعودة النازحين إلى بلدهم، تصدّرها رئيس الجمهورية، وسانده البطريرك الماروني بشارة الراعي. وبدأ تكتّل لبنان القوي حراكاً داخلياً لتسويق مقاربة لموضوع النازحين وعودتهم وإيجاد نقاط تقاطع بين مختلف القوى السياسية.

هذا الحراك يحظى بترحيب من قوى كبيرة في البلاد، وهو سيركز على مقاربة الوضع وأهمية معالجته انطلاقاً من أنه موضوع سيادي، وطرح مجموعة تساؤلات حول أداء المجتمع الدولي، وتقديم أمثلة عن أشخاص يحملون صفة نازح بينما لا يتمتعون بهذه الصفة.

لكن الأهم في هذا الحراك كان تقديم التيار الوطني الحر مثالي ميانمار وبنغلاديش للتدليل على كيفية تعامل بلدان أخرى مع موضوع النازحين، ورضوخ المجتمع الدولي لسيادة هذه الدول.

وعلم أن التيار يريد أن تحدد اللقاءات مع كل الأطراف كيفية البدء بتنفيذ تلك الخطة، بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية. ويهدف ذلك إلى إيجاد طرح وطني موحد حول النازحين، يُخضع المجتمع الدولي للحل اللبناني، كما يقول مقرّبون من وزير الخارجية جبران باسيل.

على أن العامل الأهم الذي طرأ في الفترة الأخيرة تمثل في تجميد وزير الخارجية جبران باسيل استقبال طلبات الإقامة الخاصة بموظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان، بسبب "تخويف المفوضية النازحين لثنيهم عن العودة إلى سوريا"، وربط باسيل الرجوع عن قراره بتغيير المفوضية لسياستها المعتمدة في هذا الموضوع.

في خضم ذلك، جاءت زيارة المستشار الألمانية أنجيلا ميركل إلى بيروت، وكان موضوع النازحين على جدول اعمالها في الوقت الذي تكافح فيه بلادها الهجرة غير الشرعية، لا بل تعمّد إلى طرد أعداد كبيرة من المهاجرين القادمين إليها.

لكن البُعد الاقتصادي هو الذي غلب على الزيارة بحيث تمحورت معظم اللقاءات والاجتماعات التي عقدتها حول القطاعات التي يمكن لألمانيا أن تؤدي دوراً فيها على صعيد البنية التحتية، خصوصاً النفايات الصلبة وإدارة المياه والطاقة وأنابيب النفط.

لكن اجتماعها مع رئيس الجمهورية ميشال عون شهد طلباً من ألمانيا لدعم موقف لبنان الداعي إلى عودة النازحين السوريين تدريجياً إلى المناطق الآمنة في سوريا، وهو شدّد على ضرورة الفصل بين هذه العودة والحل السياسي للأزمة السورية الذي قد يتأخر التوصل إليه.

ويشير متابعون للزيارة إلى أن ميركل، التي أكّدت دعم لبنان سياسياً واستعداد ألمانيا للتعاون معه في المجالات كافة، أبدت تفهما للموقف اللبناني، وقالت إن بلادها ستساعد لبنان على هذا الصعيد، من دون الإعلان جهاً عن عودة بلادها عن رؤيتها بأنّ الحل السياسي هو الأساس، وتشديدها على أن بلادها تريد المساهمة بالتوصّل إلى حلّ سياسي في سوريا يمكن اللاجئين من العودة، إشارتها إلى موضوع تعامل لبنان مع مفوضية اللاجئين، عندما تتوفّر الظروف الآمنة للاجئين.

وكان الاجتماع الأهم للضيفة الألمانية في لبنان مع رئيس الحكومة المكلف سعد الحريري، خاصة وأن وفداً اقتصادياً رافقها ولم يصحبها في زيارتها الأخرى. ولذلك، فإنّها ركّزت في اجتماعها مع الحريري، حسب المتابعين، على أهمية مؤتمر سيدر الذي من شأنه أن يعزّز التعاون بين البلدين، وكان تأكيد من قبل الحريري بالتزام الإصلاحات التي طلبت منه في المؤتمر، وترحيب بتعزيز العلاقة الاقتصادية مع ألمانيا التي يعتبر اقتصادها واحداً من أقوى الاقتصادات في العالم.

في كل الأحوال، يبدو أن زيارة ميركل كسرت بعض الجليد في موضوع اللاجئين، لكن الأمر لا يبدو أنه حقق خرقاً حقيقياً وإن كان شكّل بداية مقبولة، إذا ما أجرينا تقاطعاً في ذلك مع تلقّي وزارة الخارجية كتاباً جوابياً من المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في لبنان، أبدت فيه الأخيرة استعدادها للتشاور في موضوع النازحين وعودتهم إلى سوريا، مع موافقتها على اقتراح باسيل بتقسيم اللاجئين إلى فئات تمهيداً لتنظيم عودتهم، وعملها في سوريا لإزالة العوائق أمام العودة الكريمة والأمنة لهؤلاء. لكن الأهم كان إعلانها أنها ليست في وارد تشجيع العودة الآن، ولكنها قالت أنها لن تقف في وجه من يريد العودة الطوعيّة أفراداً أو جماعات.

ويعدّ هذا التطور تقدماً ملحوظاً على صعيد معركة لبنان لعودة اللاجئين السوريين إلى بلادهم، ونقطة إيجابية تسجّل للعهد الحالي الذي لا يزال عليها خوض معركة طويلة في هذه القضية.

العلاقة اللبنانية الفلسطينية

في هذه الأثناء، كان لافتاً الإجراء الذي اتخذته السلطات اللبنانية عبر وضع بوابات إلكترونية على مداخل مخيم عين الحلوة لتفتيش العابرين من وإلى المخيم. وقد لجأ الجيش اللبناني إلى هذا الإجراء نظراً إلى المرحلة الدقيقة التي تمرّ البلاد فيها، وللتأكد من عدم تهريب الأسلحة أو المتفجرات أو الممنوعات، من وإلى داخل المخيم، إضافة، وهو الأهم، إلى عدم السماح للمطلوبين والإرهابيين بالدخول أو الخروج من المخيم. وقد اجتاز المخيم اختباراته على هذا الصعيد بنجاح إلا في بعض الأحيان التي استطاع فيها المطلوبون النفاذ وقد ثبت أنهم يدخلون ويغادرون المخيم، وبعضهم يعود مجدداً عبر وسائل تهريب خاصة، مقابل ثغرات أمنية أو بدل مادي.

ولعلها معضلة لم تتمكّن السلطات اللبنانية من وضع حدّ لها، لا بل إن بعض المطلوبين الخطرين قد تمكّن من الفرار من المخيم نحو الأراضي السورية للقتال هناك! وهو ما يطرح تساؤلات عديدة، جاءت البوابات الالكترونية في محاولة للإجابة على بعض منها. وقد أدّى هذا العمل إلى اعتراضات فلسطينية كبيرة شملت فصائل متعدّدة، نتيجة تنديد شعبي اعتبر أن الضحية سيكون المواطن، الذي يخرج ويدخل إلى المخيم سيراً على الأقدام، بينما لا يزال للمطلوبين وسائلهم المتعددة للفرار من المراقبة الأمنية، وهو الأمر الذي يؤكّد عليه أكثر من قيادي فلسطيني تمّ سؤاله حول الموضوع.

ويلفت أحد هؤلاء إلى أن أمر البوابات الالكترونية جاء بعد مسألة بناء الجدار العازل على تخوم مخيم عين الحلوة (الذي عدل مساره أكثر من مرة) وهو أمر شبيهه بالإجراءات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، علماً أن سلطات الاحتلال عادت إلى التراجع عن مسألة البوابات الإلكترونية في الحرم القدسي. وقد عمدت الدولة اللبنانية إلى التراجع عن مسألة البوابات لنتائجها السلبية على الفلسطينيين في المخيم الذين لا يريدون تشكيل أي عامل إخلال للأمن اللبناني ناهيك عن أي خطر.

وتتضم وجهة النظر هذه إلى الإجماع الفلسطيني حول الظلم الذي يتعرّض له اللاجئون في لبنان وما يعانونه من الوضع الاقتصادي الصعب وقوانين جائرة لا تقرّ بالحقوق الاجتماعية والمعيشية والمدنية وحق العمل والتمكّن لهم. ويضم قياديون في الفصائل ذلك إلى شروع وكالة الأونروا إلى التخفيف من خدماتها ربما وصولاً إلى تصفيتها، لكي لا تستمر الشاهد على معاناة اللاجئين.

ويأتي ذلك في ظلّ المؤامرة الكبرى الجديدة التي تتعرّض لها القضية الفلسطينية في ما يسمّى بـ"صفقة القرن" غامضة المعالم حتى الآن، ولكن المستهدفة بالتأكيد لمجمل القضية، وعلى رأسها قضية اللاجئين، والهادفة إلى جعل قطاع غزة موطناً للفلسطينيين على أن لا تشكل الضفة الغربية سوى كانتونات جغرافية تتحكم فيها السلطات الإسرائيلية، في الوقت الذي يتخوّف فيه

الفلسطينيون من مواقف جديدة سيّخذها الرئيس الأميركي دونالد ترامب استغلالاً للوضع العربي والإسلامي الهشّ، لا بل المتآمر في بعضه على القضية الأهم للأمة اليوم.

وما يزيد في الأمر صعوبة هو الوضع الفلسطيني المهزوز والخلافات الفلسطينية الكبيرة، بينما يزداد الحصار على الرئيس الفلسطيني محمود عباس (أبو مازن) الذي رفض قرار ترامب نقل سفارته الى القدس المحتلة، ما يشبهه قيادي من حركة فتح بأنه يماثل رفض الرئيس الفلسطيني السابق ياسر عرفات للضغوط الإسرائيلية والأميركية عليه في الماضي، ما أدّى إلى حصاره ومن ثم ربما وفاته.

من هنا، على الفلسطينيين توحيد الموقف في هذه اللحظات الدقيقة من تاريخ الأمة، داخل الأراضي الفلسطينية ما يسقط نفسه على مناطق الشتات الفلسطيني، وخاصة في لبنان حيث تتم محاولات لتوريث الفلسطينيين في أعمال تضرّ بقضيتهم كما بالداخل اللبناني.

على هذا الصعيد، ومع التحسّن الكبير في العلاقة اللبنانية الفلسطينية بعد جهود فلسطينية كبيرة للتخلّص من شوائب وعوائق اعترت هذه العلاقة، المطلوب تطوير هذه العلاقات، انطلاقاً من استراتيجية مشتركة تتفهم هواجس الفريقين وسحب فتائل التوتير، ما أدّى في الماضي القريب إلى إنجازاتٍ أمنية كبيرة في أكثر من محطة مع تسليم مطلوبين خطرين عديدين إلى السلطات اللبنانية، في موازاة ليونة لبنانية، مطالبة بالمزيد، عبر عدم مقارنة الملف الفلسطيني من الزاوية الأمنية فقط، بل اللجوء إلى مقارنة شاملة. ذلك أن المستفيد من أي توتير أو خلل في العلاقات هو إسرائيل، من خلال شبكاتها التجسسية وخلاياها الإرهابية، والتي يمكن أن تستغل هذا الواقع لخلق فتنة على طريق تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.